

ظاهرة نمو الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي: استكشاف الأسباب

The Phenomenon of Public Spending Growth in the Libyan Economy: Exploring the Causes

د. حسن الدامي بدر، أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي.

Dr. Hassan Al Dami Badr, Assistant Prof, Economics Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, HassanDami1973@yahoo.com.

تاريخ الاستلام: 2022/08/08

تاريخ قبول النشر: 2022/09/10

ملخص:

من الظواهر التي أصبحت مألوفة في جميع اقتصاديات دول العالم تقريبا، ظاهرة اتجاه حجم الإنفاق العام وحصته من الناتج المحلي الإجمالي إلى الزيادة عبر الزمن، وقد شكل فهم أسباب هذه الظاهرة أحد الاهتمامات الرئيسية لعلماء الاقتصاد والمالية العامة، كما أضحى استكشاف أهمها في الاقتصاديات المختلفة محل اهتمام الكثير من الدراسات والأبحاث التجريبية، وقد جاءت هذه الدراسة لتستكشف من خلال الاستعانة بمنهجية الاقتصاد القياسي أهم أسباب النمو الحاصل في حجم الإنفاق العام وحصته من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2014)، وكشفت النتائج عن أن زيادة الإيرادات النفطية ودرجة الانفتاح الاقتصادي والتضخم وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تعد أسبابا لهذه الظاهرة في الاقتصاد الليبي خلال الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الاقتصاد الليبي.

1. مقدمة:

أقله حجما "خير ما يعبر عن وجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيك اتجاه الإنفاق العام. غير أن المتتبع لحلقات التطور في الفكر الاقتصادي يلاحظ بأن هذا الاعتقاد قد بدأ في التغير فيما بعد، لاسيما بعد أزمة الكساد العظيم ومن ثم ظهور الفكر الكنزي مع مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، الذي بموجبه تغيرت النظرة إلى دور الدولة من دولة محايدة إلى دولة متدخلة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم النظرة إلى دور

اتصف الإنفاق العام في العديد من الدول المتقدمة خلال الفترة التي ساد فيها الفكر الكلاسيكي بغياب أي دور اقتصادي واجتماعي له، وبارتباط حجمه فقط بحجم الوظائف التقليدية للدولة المحايدة، ومرد ذلك يرجع إلى اعتقاد الاقتصاديين الكلاسيك بعدم إنتاجية الإنفاق العام، وبأنه لا يختلف من حيث المبدأ عن الإنفاق والاستهلاك الخاص، فكلاهما ضياع للثروة القومية، ولعل عبارة - Jean Baptiste الشهيرة " أن أفضل الإنفاق

الإنفاق العام، حيث لم يعد دوره الاقتصادي والاجتماعي غائبا، بل أصبح الإنفاق العام ركنا أساسيا من أركان السياسة المالية وأحد أدواتها الرئيسية التي باتت تستخدمها الدول إلى جانب أدوات السياسات الاقتصادية الأخرى لضمان سير معين للاقتصاد، ولتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، ممثلة في زيادة مستوي التوظيف والنمو وعدالة توزيع الدخل.

ومع هذا التطور أخذ حجم الإنفاق العام في التنامي حتى أصبحت ظاهرة نموه من الظواهر المشاهدة والمألوفة في جميع اقتصاديات دول العالم تقريبا مهما اختلفت نظمها الاقتصادية، وتباينت درجة تقدمها وتطورها الاقتصادي، ولو أن سير النمو يختلف في كل منها سرعة وبطأ باختلاف ظروفها وأحوالها، كما قد يحدث أن تقف الزيادة في بعض السنوات أو يتراجع حجم الإنفاق العام في سنوات أخرى، على أن هذا كله نتيجة أحوال طارئة لا تلبث أن تزول، ويأخذ حجم الإنفاق العام في متابعة نموه، ولم تقتصر الزيادة في حجم الإنفاق العام على الزيادة المطلقة ممثلة في زيادة أرقام المبالغ المتعلقة بالإنفاق العام في الميزانيات العامة للدول عبر الزمن، بل كانت أيضا الزيادة نسبية ممثلة في نسبة الزيادة المطلقة في حجم الإنفاق العام إلى بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة في الاقتصاد كالناتج المحلي الاحتمالي أو الدخل القومي.

وقد استرعت هذه الظاهرة وثباتها واتساق سماتها في جميع الدول تقريبا

أنظار علماء الاقتصاد والمالية العامة، فجدوا في تفسيرها وبيان الأسباب المؤدية إليها، فردها البعض إلى أسباب اقتصادية تتعلق بالنمو والانفتاح وتطور دور الدولة الاقتصادي والتضخم، وعزاها آخرون إلى أسباب مالية وإدارية ترتبط بزيادة الإيرادات العامة والتوسع وسوء التنظيم والفساد الإداري، وردها آخرون إلى أسباب سياسية واجتماعية كانتشار المبادئ الديمقراطية وأيديولوجية الحزب الحاكم والزيادة السكانية ومعدل التحضر والهيكل السكاني، ووجد آخرون في كل رأى من الآراء السابقة جانبا من الحقيقة فعملوا بزيادة حجم الإنفاق العام بها جميعا.

ولما كانت مسألة الإلمام بهذه الأسباب والمعرفة المسبقة بأهمها في الاقتصاديات المختلفة تُعد أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لمقرري السياسات وأصحاب القرار للتحكم الفعال في حجم الإنفاق العام لتحقيق الأهداف المرجوة، فقد أضحت دراستها واستكشاف أهمها في العديد من الاقتصاديات محل اهتمام الكثير من الدراسات والأبحاث التجريبية، وهذا ما التمسنا ندرته في حدود اطلاعنا بالنسبة للاقتصاد الليبي، الذي لم يكن استثناء عن معظم اقتصاديات دول العالم من هذه الظاهرة، حيث عرف حجم إنفاقه العام، بحسب ما تشير الإحصاءات، تزايدا ملحوظا عبر الزمن، سواء بشكل مطلق أم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وعلي ذلك فقد جاءت هذه الدراسة لتستكشف من خلال الاستعانة بمنهجية الاقتصاد القياسي أهم أسباب ذلك النمو الحاصل في حجم الإنفاق العام وحصته من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي.

وترتبط الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة بمدى توافر البيانات الإحصائية الرسمية وهي الفترة (1962-2014)، وقد استقيت جميع البيانات من مصادر رسمية هي نشرات مصرف ليبيا المركزي، وقاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن أمانة التخطيط.

وتتألف الدراسة بخلاف مقدمتها وخاتمتها من ثلاثة أجزاء، يتناول أولها وثانيها مراجعة الأدبيات النظرية والتجريبية ذات الصلة بموضوعها، ويقدم ثالثها لمحة عن تطور حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي، ويناقش رابعها منهجية الدراسة ونتائجها التجريبية.

2. الأدبيات النظرية:

استرعت ظاهرة نمو الإنفاق العام أنظار علماء الاقتصاد والمالية العامة، فقدموا العديد من التفسيرات النظرية لها، وقد اهتمت هذه التفسيرات بالنمط الزمني للإنفاق العام، ومن أبرزها:

• تفسير Wagner:

يعتبر العالم الاقتصادي الألماني واجنر على ما هو ذائع في كتب المالية العامة من أوائل الذين أهتموا بدراسة ظاهرة نمو حجم الإنفاق العام، فقد لاحظ في دراسته أن هناك زيادة مطردة للإنفاق العام بشكل مطلق ومنسوب للناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا وعدد كبير من الدول الأوروبية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة واليابان، ويفسر واجنر تلك الزيادة بسنة

التطور. فالدول تنمو وتتطور وتزداد التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد، ومن ثم فإن نفقاتها تزداد تبعاً لذلك، وبكلمات أخرى يرى واجنر أنه كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك سيؤدي إلى نمو حجم القطاع الحكومي، وبالتالي حجم الإنفاق العام بمعدل أكبر من معدل الزيادة الحاصلة في متوسط الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع. وقد عرف هذا التفسير فيما بعد "بقانون واجنر أو قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي" (Yuk, 2005)، وقد أوضح واجنر ثلاثة عوامل رئيسية لزيادة الإنفاق العام كمتغير تابع للنمو الاقتصادي (شكر، 2021) و(Sideris, 2007):

1. عامل التصنيع والتحديث، الذي يجبر الحكومة على توسيع وظائفها التقليدية الإدارية والرقابية والعدالة والأمن، لتحقيق الأداء الفعال في الاقتصاد، ما من شأنه أن يترتب عليه زيادة حجم الإنفاق الإداري المتعلق بتسيير المرافق العامة للدولة كما ونوعاً.

2. ارتفاع نشاط الاستثمار العام لإقامة المشاريع الكبيرة لتلبية الاحتياجات التكنولوجية للمجتمع الصناعي، والتي يمتنع القطاع الخاص عن القيام بها وتوفيرها بسبب ضخامة رؤوس الأموال اللازمة لإقامتها.

3. زيادة مستوى الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع ستؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات العامة والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الثقافية والترفيهية، وتبعاً لذلك سوف يزداد حجم الإنفاق العام لتلبية هذه المتطلبات.

• تحليل Peacock-Wiseman:

2. أثر التفقد أو التفتيش:

Inspection Effect

ويتمثل في أن الظروف الاستثنائية التي استدعت زيادة حجم الإنفاق العام في حينها لها آثار اقتصادية واجتماعية تضيق التزامات جديدة على الدولة، تستمر لما بعد فترة الأزمة، مثل تسديد الالتزامات المالية المترتبة على إمكانية وجود ديون عامة وقت الأزمة لمواجهة الزيادة في حجم الإنفاق العام، وتدمير كثير من الأصول المادية في المجتمع أثناء الحروب، والالتزامات نحو عائلات قتلى ومعوقي الحروب.

وقد تتابع حركات التطور في الفكر الاقتصادي والمالي فيما بعد بشأن تفسير هذه الظاهرة، وبين علماء الاقتصاد والمالية العامة العديد من الأسباب المؤدية إليها، وبشكل عام تتحلل هذه الأسباب في الأدبيات المالية إلى أسباب اقتصادية ومالية واجتماعية وإدارية وسياسية:

■ الأسباب الاقتصادية:

تتمثل هذه الأسباب في زيادة الدخل القومي، وتوسع دور الدولة الاقتصادي وارتفاع تكاليف الإنتاج في منشآت القطاع العام، والانفتاح الاقتصادي والتضخم، حيث تعد زيادة الدخل القومي سببا هاما في زيادة حجم الإنفاق العام، ذلك لأنه يترتب على نمو هذا الدخل زيادة في دخول الأفراد وارتفاع مستوى معيشتهم، وكلما زادت دخول الأفراد قلت مقاومتهم لما تفرضه الدولة من ضرائب ورسوم مالية ما يسهل على الدولة اقتطاع مبالغ كبيرة من دخولهم تخصصها لتحسين

اعتمد هذا التحليل على دراسة نمو الإنفاق العام في بريطانيا للفترة ما بين 1890-1955م، وقد بدأ بالافتراض أن القرارات بخصوص الإنفاق العام تعتمد على أمور سياسية تتأثر بأصوات الناخبين من أفراد المجتمع، وأن الفرد يرغب في أن يتمتع بمنافع السلع والخدمات العامة، لكنه لا يرغب في دفع الضرائب، لذا حين تقرر الحكومة حجم الإنفاق العام فإنها تراقب بكل دقة رد فعل الناخبين للضرائب التي ستمول هذا القدر من الإنفاق، ووفقا لهذا التحليل فإن الإنفاق العام يزداد وينمو بشكل كبير في الأوقات التي يتعرض المجتمع فيها إلى أزمات طارئة، كالحروب والمجاعات والزلازل، وقبل الأفراد رفع معدلات الضرائب خلال تلك الأوقات لتمويل تلك الزيادة المفاجئة في الإنفاق العام، ومن ثم يستقر الإنفاق العام عند مستوى أعلى ولن يعود إلى مستواه قبل وقوع تلك الأزمات، وقد عرف ذلك "بأثر الإزاحة" Displacement Effect، وقد ارجع بيكوك - وايزمان السبب في حدوث هذا الأثر إلى أثرين (خشبة، 1998)، وهما:

1. أثر القبول:

Acceptance Effect

ويتمثل في قبول الأفراد للزيادة الطارئة في حجم الإنفاق العام، وبالتالي قبولهم لمستوى أعلى من الضرائب لتمويل تلك الزيادة.

خدماتها القائمة أو تقديم خدمات جديدة لهم، كما أن توسع دور الدولة الاقتصادي بإقامتها المشروعات العامة الاقتصادية وتحملها لاسيما في المجتمعات المتخلفة اقتصاديا مسؤولية كبرى في مجال النمو والتنمية يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام، وتهدف الدولة من قيامها بهذه المشروعات، إما الحصول على موارد إضافية لخزينتها، وإما التعجيل بعملية التنمية ومحاربة الاحتكار وتوجيه الاقتصاد بوجه عام وجهة معينة بحسب المذهب الاقتصادي الذي تؤمن به، كما أن حالة الكساد بكل ما تتضمنه من آثار ضارة تفرض على الدولة زيادة حجم إنفاقها بقصد زيادة الطلب الكلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق الاستخدام الكامل في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي أو الاقتراب منها (الجنابي، 1970).

ومن الأسباب الاقتصادية المؤدية لزيادة الإنفاق العام بحسب Baumol 1967، ارتفاع تكلفة الوحدة من السلع والخدمات التي تقدمها الدولة، وذلك لتأخر وبطء معدل نمو الإنتاجية في القطاع العام عموما مقارنة بمعدل نموها في القطاع الخاص، نتيجة التخلف النسبي للفنون الإنتاجية والقصور النسبي في استخدام الآلات الحديثة في القطاع العام، فضلا عن غياب المنافسة وباعث الربح في هذا القطاع، فإذا ما اقترن انخفاض الإنتاجية هذا بزيادة أكبر في أجور ومرتبات العاملين ترتب على ذلك زيادة تكلفة الوحدة من السلع والخدمات التي تقدمها الدولة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة حجم الإنفاق العام (زيادة، 2014) و (Aggarwal, 2017).

كما أنه وبحسب (Cameron 1978) فإن من الأسباب الاقتصادية المؤدية لزيادة حجم الإنفاق العام الانفتاح الاقتصادي، لكونه من ناحية على علاقة طردية مع حصيلة إيرادات الحكومة من ضرائب التجارة الخارجية، ومن ناحية أخرى فإن تزايد الانفتاح الاقتصادي والتعامل مع العالم الخارجي من شأنه أن يقدم وقورات خارجية يترتب عليها زيادة حجم السيولة في الاقتصاد ومن ثم زيادة مقدرة الحكومة على زيادة إيراداتها الضريبية، وبالتالي فإنه مع زيادة الانفتاح الاقتصادي ستزداد الإيرادات الحكومية ومن ثم تزداد مقدرة الدولة على الإنفاق العام (الحكمي، 2007)، فضلا عن ذلك فإنه وطبقاً لما بات يعرف في الأدبيات بفرضية التعويض Compensation Hypothesis، التي تنطوي على أن الدول الأكثر انفتاحا عادة ما تتعرض لتقلبات ومخاطر تولد بعض الآثار الخارجية السلبية على اقتصاداتها في شكل تفاوت في الدخل وانعدام الأمن والاستقرار الاقتصادي، وما يترتب على ذلك من زيادة المطالب من قبل المتضررين لتعويض ما لحق بهم من أضرار، سيشكل ضغوطاً على حكومات تلك الدول لزيادة إنفاقها في محاولة منها لتوفير نوع من الحماية والتأمين لاقتصاداتها ضد هذه التقلبات والمخاطر ولامتصاص ما يمكن أن ينجم عنها من آثار سلبية (Jeanneney and Hua, 2000) و (Hatemi and Irandous, 2012).

أيضا من الأسباب الاقتصادية التي عادة ما يستشهد بها الاقتصاديون عند تفسيرهم للتغيرات في حجم الإنفاق العام التضخم Inflation، لكون أن أحد أبرز

سعر الضرائب المفروضة، وبالتالي التوسع في الإيرادات العامة، كذلك فإن سهولة الاقتراض داخليا وخارجيا أو زيادة الإيرادات النفطية، يعني مزيدا من الإيرادات العامة التي تشكل مبررا منطقيا للتوسع في حجم الإنفاق العام (خشبة، 1998).

■ الأسباب الاجتماعية:

وترتبط هذه الأسباب بعدد السكان والتوزيع الجغرافي والتركيب العمري لهم، فتنامى عدد السكان يؤدي من جانب إلى توسع حجم الإنفاق العام لمواجهة المطالب والاحتياجات الإضافية للسكان الجدد سواء ما يتعلق منها بالبنية الأساسية أم الإنفاق في مجال التعليم والصحة وغيرها، وذلك لأجل المحافظة على متوسط نصيب الفرد من تلك الخدمات أو الارتقاء به (السعيد، 2009)، كما أن ارتفاع درجة التحضر واتساع المدن والمناطق الحضرية يؤدي إلى توسع وزيادة حجم الخدمات العامة كمشروعات المياه والإنارة والصرف الصحي والمواصلات والمرور، فضلا عن ذلك فإنه في ظل الاتجاه نحو التحضر سيختفى أيضا نظام الضمان والحماية غير الرسمي الذي تقدمه القرية والأسر الريفية، ويخضع بالتالي سكان الحضر لأنظمة ضمان رسمية وتأمينات بطالة وسبل حماية وأمن رسمية، ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام (السقاف، 1989)، وبالطبع فإن هذا التحليل قد يكون صائبا في حالة البلدان النامية التي تختلف فيها هذه الخدمات من حيث توافرها وجودتها ما بين الريف والمدينة، أما في

الآثار السلبية المصاحبة له في اقتصاد دولة ما هو تدهور القوة الشرائية لعمليتها، ما يستدعي أن تدفع الحكومة عددا من الوحدات النقدية أكبر مما كانت تدفعه من قبل من أجل المحافظة على نفس المقدار من السلع والخدمات التي تقدمها، ويعني تدهور قيمة العملة أن الزيادة في الإنفاق العام تكون ظاهرة في جزء منها، وأن هذا الجزء يتوقف على مدى الانخفاض في قيمة العملة (حلمى والحمود، 2002)، وعلى الرغم من أن الحكومات قد تلجأ بحسب الأفكار الكينزية إلى سياسة تخفيض حجم الإنفاق العام لإعادة التوازن للنشاط الاقتصادي عند زيادة حدة التضخم (Mustaf and Abu Tayeh, 2011)، إلا أنه من المشاهد أن الكثير من الحكومات عادة ما تلجأ مع اشتداد حدة التضخم إلى تقرير علاوة غلاء المعيشة لموظفيها لتعويض الانخفاض الذي طرأ على دخولهم الحقيقية، كما تزداد أيضا مخصصات الدعم السلعي، وترتفع كلفة الاستثمارات العامة (الحاج، 2007).

● الأسباب المالية:

وهذه الأسباب ترتبط بصورة أساسية بالإيرادات العامة للدولة، التي تمثل قيدا أساسيا في تحديد حجم الإنفاق العام، بحيث أنه وكقاعدة عامة كلما توافرت الإيرادات العامة أو ازدادت إمكانية تدبيرها ازدادت قدرة الدولة المالية، وبالتالي أصبحت أكثر قدرة على التوسع في الإنفاق العام، وينطوي تحت مفهوم الإيرادات العامة للدولة مضامين ذات أهمية كبيرة، فزيادة المقدرة التكاليفية للمواطنين تعني قدرة الدولة على فرض ضرائب جديدة أو زيادة

يؤدي هذا التوسع إلى زيادة حجم الإنفاق العام في شكل أجور ومرتبآت أو تكلفة المشتريات الحكومية (بركات، 1978).

أما الثانية فتتعلق بسلوك المديرين والمسؤولين أو البيروقراط الحكوميين القائمين على إدارة وتسيير الجهاز الإداري للحكومة، فعلى الرغم من أن مبرر وجود البيروقراط هو تسيير المصالح العامة والحرص كذلك على المال العام، إلا أن الإفراط والتوسع في حجم الإنفاق العام قد يكون سببه البيروقراط أنفسهم، وتحديدا أولئك الذين لا يتصفون بالأمانة والنزاهة، ذلك لأن البيروقراطية التي تتصف بهذه الصفات متى نشأت ووعت بوجودها كمؤسسات وأجهزة، فإنها لن تلبث أن تدرك بأن لها مصالح ذاتية ممثلة فيما يمكن أن تحصل عليه من مزايا اقتصادية ونفوذ، ويقتضى السلوك الرشيد في مثل هذه الحالة أن يسعى البيروقراط لتحقيق مصالحهم الذاتية وتعظيمها (البيلاوي، 1989)، وعادة ما يتم ذلك من خلال زيادة أعداد الموظفين التابعين لا المنافسين في دوائرهم ومؤسساتهم دون أن تستدعي حاجة العمل الحقيقية لهم، أو من خلال المغالاة في حجم الموازنات الخاصة بتلك الدوائر والمؤسسات لتتجاوز الحجم المطلوب لاستفاء الاحتياجات الفعلية لتسييرها وإدارتها، ومن الطبيعي أن يترتب على مثل هكذا سلوك زيادة حجم الإنفاق العام في شكل إسراف وتبذير (بركات، 1978).

الدول المتقدمة المتطورة فقد لا يكون الأمر كذلك، حيث يفترض أن هذه الخدمات متوفرة سواء في الريف أم المدينة، كما يتأثر أيضا حجم الإنفاق العام بالتغيرات التي تطرأ على التركيب العمري للسكان، ويتمثل هذا الأثر في أنه يؤدي إلى تحرك أو توسع الطلب على السلع والخدمات العامة تجاه تلك الأنواع التي تكون حساسة بالنسبة لاحتياجات السكان في المجموعات العمرية التي توسعت نسبيا، فمثلا زيادة عدد الأطفال يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام على الخدمات التعليمية ومستشفيات الأطفال ودور رعاية الأمومة والطفل، كما أن زيادة عدد الشيوخ من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام لإنشاء الملاجئ ودور رعاية ونقاهة للمسنين وغير ذلك من النفقات التي تضمن لهذه الفئة العمرية مستوى معيشة معين كنفقات الضمان الاجتماعي ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام (Kelley, 1979).

■ الأسباب الإدارية:

وهذه الأسباب يمكن بيان دورها في التأثير على حجم الإنفاق العام من خلال النظر إليها من زاويتين، الأولى تتعلق بتوسع الجهاز الإداري للحكومات نتيجة لتطور دور الدولة وتعدد وظائفها وما نتج عن ذلك من ازدياد في عدد الوزارات والهيئات والمؤسسات والإدارات والمصالح الحكومية المتعددة التي تقوم كل منها بدور مختلف في مجال الخدمة العامة، ومن ثم ازدياد أعداد الموظفين في الجهاز الإداري الحكومي، وكذلك ارتفاع تكاليف إدارته وتسييره، ومن الطبيعي أن

■ الأسباب السياسية:

صناعات معينة أو عقود طويلة الأجل مع الحكومة وغيرها من البرامج والمشروعات الحكومية، التي تعطي منافع اقتصادية لأعضاء هذه الجماعات، وعليه فإنه من المتوقع أن يزداد وينمو حجم الإنفاق العام كلما ازدادت أعداد الجماعات ذات المصالح الخاصة الممثلة في الحكومة (Mueller and Murrell, 1986).

فضلاً عن ذلك كله فإن اتساع نطاق العلاقات الدولية والتمثيل الدبلوماسي في العصر الحديث وظهور المنظمات الدولية والإقليمية، والتوسع في تقديم القروض والإعانات والمساعدات للدول الأجنبية لخدمة السياسة الخارجية للدولة وتدعيم العلاقات الدولية من جهة، وزيادة حدة التوتر الدولي والمنازعات الإقليمية وانتشار سياسة الأحلاف العسكرية والحروب والخشية من تجددتها عوامل تساهم في توسع حجم الإنفاق العام.

3. الأدبيات التجريبية:

حظيت الدوريات العلمية بعدد كبير من الدراسات والأبحاث التجريبية، التي اهتمت باستكشاف أهم أسباب ظاهرة نمو حجم الإنفاق العام في عديد من اقتصاديات الدول، نذكر منها:

- دراسة (Ram, 1987)، التي حاولت التحقق من قانون واجنر في عينة ضمت مئة وخمس عشرة دولة من دول اقتصاديات السوق، وذلك اعتماداً على بيانات مقطعية وبيانات سلاسل زمنية لكل دولة على حدة، وكشفت النتائج أنه من الصعب الارتقاء بقانون واجنر إلى

وترتبط هذه الأسباب بتطور الفكر السياسي وانتشار المبادئ الديمقراطية الذي أدى إلى التوسع في نشاطات الدولة المختلفة، والاهتمام بطبقات محدودتي الدخل ومحاولة إرضاء الرأي العام، كما أن تعدد الأحزاب السياسية وتنافسها يعمل على دفع الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية، بقصد تعظيم أصوات ناخبيه ومن ثم تأمين الأغلبية لتجديد فترات حكمه، ما يؤدي إلى توسع حجم الإنفاق العام بشكل قد يفوق في كثير من الأحيان ما يرغبه الناخبون (عثمان، 2008). فضلاً عن ذلك فإن أيديولوجية الحزب الحاكم تلعب دوراً أيضاً في التأثير على حجم الإنفاق العام، ذلك لأنه في حالة وصول الأحزاب ذات التوجهات الاشتراكية التي تشكك في سياسات آلية السوق إلى السلطة، عادة ما تتوسع السياسات التدخلية للدولة، وبالتالي يزداد وينمو حجم الإنفاق العام مقارنة بالحالة التي يصل فيها إلى السلطة الأحزاب ذات التوجهات الليبرالية المناهضة للسياسات التدخلية للدولة (Hage, 2003). كما أن الجماعات ذات المصالح الخاصة Interest Groups التي عادة ما يتنافس السياسيون مستقلين كانوا أو أحزاباً سياسية للحصول على دعمها خلال فترات الحملات الانتخابية، قد يكون لها في كثير من الأحيان دور كبير في التأثير على حجم الإنفاق العام، لاسيما بعد وصول السياسيين المدعومين من قبل هذه الجماعات إلى السلطة، وذلك من خلال تفعيل الصفقات التي تم الاتفاق عليها بينهم خلال فترات الحملات الانتخابية، مثل دعم

تدعم صحة قانون واجنر في الكويت، وأن الانفتاح الاقتصادي والتطور المالي من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في نمو حجم الإنفاق العام.

- دراسة (Remme, 2004)، التي استهدفت استكشاف تأثير المساعدات الخارجية على حجم الإنفاق العام في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، وباستخدام تحليل الانحدار، وجدت الدراسة أن الاعتماد على المساعدات الخارجية أدى إلى نمو حجم الإنفاق العام في هذه البلدان، وأن لها تأثيراً أقوى على الإنفاق العام من متوسط دخل الفرد وعدد السكان والهيكل العمري لهم والانفتاح الاقتصادي.

- دراسة (Romana and Pattick, 2009)، التي استكشفت أثر تركيبة الحكومة والعولمة والمؤسسات السياسية والأسباب الاجتماعية والاقتصادية على إجمالي حجم الإنفاق العام، والإنفاق على التعليم العام والإنفاق الاجتماعي في اثنتي عشرة دولة من دول أوروبا الوسطى والشرقية خلال فترة ما بعد انهيار الشيوعية، وقد تبين أن التركيبة الحزبية للحكومة كان لها التأثير الأقوى على إجمالي حجم الإنفاق العام والنفقات الاجتماعية، حيث توسعت خلال الفترات التي كانت فيها الأغلبية في الحكومة للأحزاب اليسارية والإصلاحيين الديمقراطيين الداعين لنهج السوق الاجتماعي، مقارنة بتلك الفترات التي كانت فيها الأغلبية في الحكومة لأحزاب الوسط المحافظة التي كان موقفها تجاه القضايا الاجتماعية غير واضح.

مستوى التعميم لاسيما في الدول النامية، حيث جاءت مرونة حصة الإنفاق العام بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي سالبة وذات دلالة إحصائية، ومن ثم افترض Ram أن هناك أسباباً أخرى يجب أخذها في الاعتبار عند اختبار قانون واجنر، لتبرير الحصة المتزايدة للإنفاق العام في الدخل القومي.

- دراسة (Rodrik, 1998)، التي بحثت العلاقة بين الانفتاح التجاري والإنفاق العام في 23 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وشمل الانحدار المتغيرات التفسيرية التالية الانفتاح التجاري، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الإعالة لدى السكان، ومعدل التحضر والإيرادات من الممتلكات العامة، وكشفت النتائج أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو محدد سلبي لإنفاق هذه الدول، وأن معدل الإعالة لها تأثير إيجابي وهام على هذا الإنفاق، كما أظهرت النتائج أن معدل التحضر له علاقة سلبية ومعنوية مع مصروفات الحكومة، وأن التأثير الإيجابي للانفتاح التجاري هو الأقوى على معظم مقاييس الإنفاق العام، لاسيما عندما تكون مخاطر شروط التجارة في أعلى مستوياتها.

- دراسة (Burney and AL Muss- 1999)، التي درست العلاقة بين الإنفاق العام وعدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك مستوى الدخل في الكويت، الدراسة استنبطت شكلاً عاماً لدالة الإنفاق العام، تم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وقد تبين أن النتائج لا

اختبارات التكامل المشترك لنمذجة العلاقة بين الإنفاق العام ومحدداته، مثل معدل التضخم ومعدل البطالة وموظفي الحكومة، إلى إجمالي القوى العاملة وعجز الموازنة والصادرات والواردات وعدد السكان. وقد تبين ارتباط حجم الإنفاق العام بشكل كبير بمعدلات السكان والبطالة والتضخم، حيث تميل الحكومة إلى تقليل الإنفاق العام في حالة ارتفاع معدل التضخم، وزيادته مع زيادة عدد السكان وارتفاع معدل البطالة.

- دراسة (Eiya.O and Okafor.) (C, 2011)، التي سعت من جانبها إلى التأكد من النمو في الإنفاق العام في نيجيريا وتحديد العوامل المسؤولة عن هذا النمو، وذلك من خلال فحص أربعة محددات للنمو في الإنفاق العام، هي التضخم والديون العامة والإيرادات الضريبية وعدد السكان، وقد خضعت بيانات هذه المتغيرات لتحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى. وقد بينت النتائج أن هذه المتغيرات هي محددات رئيسية لنمو حجم الإنفاق العام، كما بينت أيضاً أن للتضخم أثراً سلبياً على مجموع الإنفاق العام، وأن النمو السكاني كان أحد العوامل المهمة المسببة لنمو الإنفاق العام، وأن للدين العام والإيرادات الضريبية أثراً إيجابياً قوياً على حجم الإنفاق العام.

- دراسة (Petanlar and Sadeghi,) (2012)، التي بحثت في العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام والإيرادات العامة في الدول المصدرة للنفط، باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ. وقد خلصت الدراسة إلى أن حجم الإنفاق العام في هذه الدول

- دراسة (العشعوش، 2010)، والتي استهدفت الكشف عن أهم العوامل التي تؤثر في مسيرة الإنفاق العام في سوريا، حيث تم تضمين مجموعة من المتغيرات التفسيرية التي يمكن أن تشرح التقلبات في الإنفاق العام، وتشمل الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح الاقتصادي ومعدل التضخم ومستوى السيولة وعدد السكان فضلاً عن درجة التحضر، وباستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، تبين وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومتغيرات الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وإجمالي عدد السكان ومعدل التحضر، كما تبين أيضاً أن عدد السكان ومعدل التضخم تعد أهم العوامل المؤثرة في مسيرة الإنفاق الحكومي السوري، حيث تؤدي زيادة عدد السكان وانخفاض معدل التضخم إلى زيادة الإنفاق العام.

- دراسة (Alm and Emabye, 2010) التي سعت إلى تقدير محددات الإنفاق العام في جمهورية جنوب إفريقيا، وباستخدام تقنيات التكامل المشترك متعدد المتغيرات، تبين أن الإنفاق العام لا يرتبط إيجابياً فقط بالنمو الاقتصادي وبمعدل الأجور، ولكن أيضاً مع حصة الفرد من الضرائب، كما وجد دليل أيضاً على أن الصدمات الخارجية كالحروب مثلاً تلعب دوراً مهماً في تفسير ديناميكية نمو حجم الإنفاق العام في هذا البلد الأفريقي.

- دراسة (Mustaf and Abu Tayeh,) (2011)، التي حاولت تحليل العوامل المؤثرة في إجمالي الإنفاق العام الأردني، من خلال تطبيق معادلة تعتمد على

يتبع الإيرادات العامة وفق حصيلة صادراتها النفطية، من منظور أن الإيرادات النفطية هي المكون الأساس لإيراداتها العامة.

- دراسة (الحوتة، 2015)، التي قامت من خلال استخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية لاجرانج، باختبار قانون واجنر في الاقتصاد الليبي، وكشفت النتائج عن وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي، وعن عدم وجود تأييد لسريان قانون واجنر في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة لكل المعادلات المقدرة في النموذج.

- دراسة (Turan and Karakas، 2016)، التي بحثت في تأثير الانفتاح والنمو الاقتصادي على حجم الإنفاق العام في تركيا وكوريا الجنوبية، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة للتكامل المشترك، تبين أن النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي وهام على أحجام الإنفاق العام في تركيا وكوريا مما يعني صحة قانون واجنر، ومع ذلك فإنه في حين تبين أن الانفتاح الاقتصادي له تأثير سلبي على حجم الإنفاق العام في تركيا، فقد تبين بأن تأثيره كان إيجابيا على حجم الإنفاق العام في كوريا.

- دراسة (Maluleke، 2016)، التي درست تجريبيا محددات الإنفاق الحكومي في جنوب أفريقيا، وحددت معدل التحضر والدخل القومي والحد من الفقر والانفتاح التجاري ومعدل الأجور محددات محتملة

للإنفاق الحكومي. وقد كشف اختبار التكامل المشترك جوهانسون وجوسيلينوس عن وجود علاقة طويلة الأمد بينها وبين الإنفاق الحكومي، وبفحص تأثير هذه المحددات من خلال نموذج تصحيح الخطأ، تبين بأن لها تأثير ملحوظ على حجم الإنفاق الحكومي.

- دراسة (عبدالمجيد، 2018)، التي استهدفت تحليل نوعية وطبيعة العلاقة بين حجم الإنفاق العام والنمو السكاني في السودان. وقد تبين من خلال استخدام اختبار التكامل المشترك واختبار جرانجر للعلاقة السببية ونموذج متجه الانحدار الذاتي والتحليل الديناميكي عن طريق تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية، أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو السكاني غير واضحة المعالم في الاقتصاد السوداني وتكاد تكون معدومة، ولعل ذلك يعود إلى النمو الظاهري في حجم الإنفاق العام، بسبب ارتفاع الأسعار وتراجع القوة الشرائية للنقود في الاقتصاد السوداني.

- دراسة (الحجاي، 2018)، التي سعت إلى معرفة أهم محددات الإنفاق العام في كل من الأردن ولبنان ومصر والمغرب وتونس، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية للبيانات المدمجة، تبين أن الزيادة في كل من معدل النمو السكاني والإيرادات العامة، بالإضافة لانخفاض الدين العام ومعدل التضخم، تعتبر أهم المحددات التي تحكم التوسع في الإنفاق العام في الدول محل الدراسة، كما أن نتائج التحليل لم تعط دلائل إحصائية على انطباق قانون واجنر في تلك الدول.

- دراسة (خطاب، 2019)، التي استهدفت البحث في تأثير كل من سعر النفط، ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو السكان ودرجة الفساد ومعدل التضخم على حجم الإنفاق العام في العراق، وباستخدام صيغ عدة للتقدير المتعدد بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها، أن معدل النمو الاقتصادي كان له تأثير إيجابي معنوي في معدل النمو في حجم الإنفاق العام في العراق، وأن حساسية الاقتصاد العراقي للتضخم وأثاره السلبية قد قللت من قدرة الدولة على الإنفاق العام.

- دراسة (Jibir et al., 2019)، التي حاولت من جانبها تحديد المحددات طويلة الأجل للإنفاق العام في نيجيريا. وقد قامت الدراسة بتعديل قانون واجنر بشكل طفيف من خلال دمج العديد من المتغيرات الأخرى ذات الصلة التي يفترض أنها مهمة في شرح التوسع في حجم الإنفاق العام في نيجيريا، وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، نتائج الدراسة وفرت دعماً قوياً لقانون واجنر في نيجيريا، كما كشفت أيضاً أن عائدات النفط وعدد السكان والانفتاح الاقتصادي وأسعار النفط والإيرادات الضريبية والتضخم، عوامل مهمة في تحديد حجم الإنفاق العام في نيجيريا، حيث ينمو هذا الأخير بزيادتها، وينخفض بانخفاضها.

- دراسة (بن تفات، 2020)، التي استهدفت دراسة تأثير بعض المحددات على الإنفاق العام في الجزائر، مثل معدل البطالة ومعدل التضخم والإيرادات

البتروولية والاستثمار الأجنبي المباشر والكثافة السكانية والناجح المحلي الإجمالي، ومن خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، تبين أن متغيرات الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، علاوة على متغير الإيرادات النفطية لها تأثير إيجابي على حجم الإنفاق العام، وتُعد من أهم الأسباب المسؤولة عن تحركاته في الاقتصاد الجزائري.

- الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي:

بتفحص التطورات التي طرأت على حجم الإنفاق العام ومعدلات نموه الحقيقية في الاقتصاد الليبي، تبين بأنه قد نمت خلال مجمل فترة الدراسة بمعدل نمو سنوي مركب موجب قدر بنحو (8.0%). وأنه وبشكل عام كما هو موضح في الشكل رقم (1) قد مر بأربع مراحل مميزة:

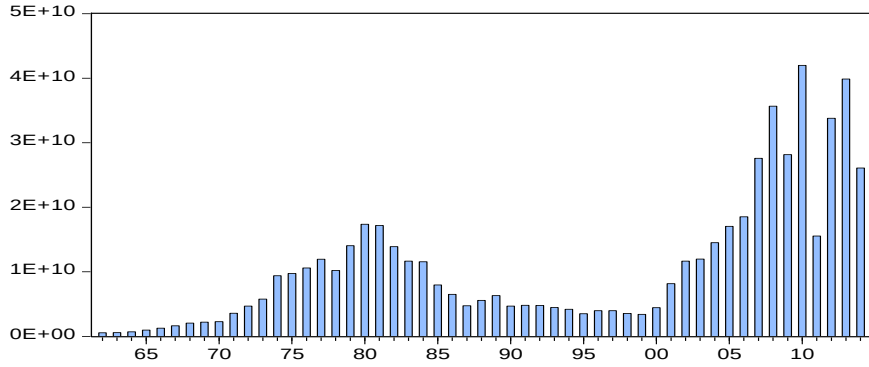
■ **المرحلة الأولى،** تغطي الفترة (1962-1981) وخلالها كانت معظم معدلات نموه السنوية موجبة، وأنه قد ازداد من (566.2) مليون دل سنة 1962 ليصل إلى (17200.3) مليون دل سنة 1981 محققاً بذلك معدل نمو سنوي مركب موجب قدر بنحو (7.0%).

■ **المرحلة الثانية،** والتي تغطي الفترة (1982-1987)، كانت معدلات نمو الإنفاق العام السنوية فيها سالبة، وأنه قد انخفض من (1390.4) مليون دل سنة 1982 إلى (473.1) مليون دل سنة 1987 محققاً بذلك معدل نمو سنوي مركب سالب قدر بنحو (2%).

■ **المرحلة الرابعة، والتي تغطي الفترة (2000-2014)،** كانت معظم معدلات النمو السنوية فيها موجبة، وأنه قد ازداد من (455.4) مليون دل سنة 2000 إلى (26100.7) مليون دل سنة 2014، محققا بذلك معدل نمو سنوي مركب موجب قدر بنحو (3.0%).

■ **المرحلة الثالثة، والتي تغطي الفترة (1988-1999)** كانت معدلات نمو الإنفاق العام السنوية فيها متقلبة، غير أن هذه التقلبات كانت ذات نزعة نحو الانخفاض، حيث انخفض من (557.2) مليون دل سنة 1988 إلى (340.5) مليون دل سنة 1999 محققا بذلك معدل نمو سنوي مركب سالب قدر بنحو (1.0%).

الشكل رقم (1): تطور حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2014) (مليون دل)

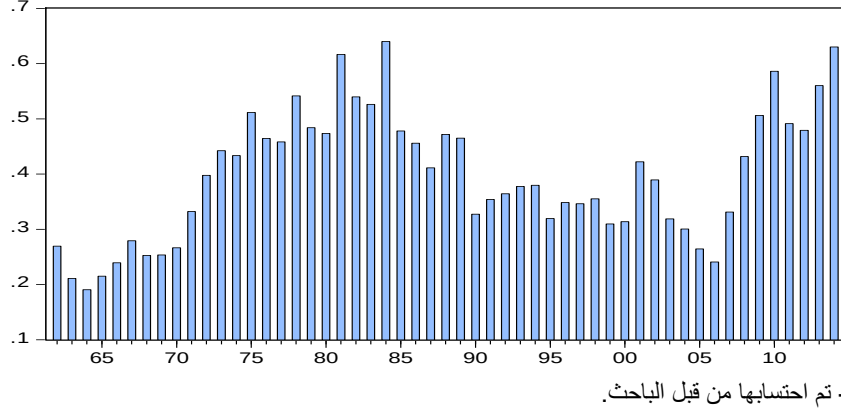


المصدر: - قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2009.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد متنوعة.

1995، وأنها كانت ذات نزعة تصاعدية خلال سنوات الفترة (2007-2014)، حيث ارتفعت لتصل إلى (63.0%) سنة 2014، مروراً بنحو (43.0%) سنة 2008، والشكل رقم (2) يوضح ذلك.

وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تبين بأنه قد ازداد من (27.0%) سنة 1962 ليصل إلى (63.0%) سنة 2014، كما تبين أيضاً بأن هذه النسبة قد اتخذت وبشكل عام اتجاهها تصاعدياً منذ سنة 1962 لتصل إلى أقصى قيمة لها (64.0%) سنة 1984، وأنها قد أخذت في التقلب خلال السنوات اللاحقة، غير أن تقلبها هذا كان ذا نزعة نحو الانخفاض خلال سنوات الفترة (1985-2006)، حيث تراجعت لتصل إلى (24.0%) سنة 2006، مروراً بنحو (32.0%) سنة

الشكل رقم (2): تطور الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2014) (%)



4. منهجية الدراسة ونتائجها التجريبية: ■ نموذج الدراسة:

تبين الأدبيات النظرية منها والتجريبية بأن ظاهرة نمو حجم الإنفاق العام وتزايد نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي يمكن ردها لأسباب عديدة، اقتصادية، مالية اجتماعية، إدارية، وسياسية. وقد واجهت الباحث عند صياغة نموذج الدراسة، مشكلة عدم القدرة على إدراج كافة هذه الأسباب كمتغيرات تفسيرية في نموذج الدراسة، ومرد ذلك يرجع إلى مشكلة عدم توفر البيانات الإحصائية عن بعضها، مما أضطر الباحث إلى استبعادها، ومن ثم تكيف نموذج الدراسة بما يتماشى ومدى توافر البيانات الإحصائية، وبما يتلاءم وطبيعة وخصائص الاقتصاد الليبي، وقد صاغت الدراسة نموذجها بانحدار خطي متعدد على النحو المبين أدناه:

تتبع الدراسة لتحقيق هدفها، منهجية الاقتصاد القياسي Methodology of Econometrics، حيث تم صياغة نموذج قياسي يربط ما بين نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع من ناحية، ومجموعة من الأسباب المحتملة لظاهرة تزايدها في الاقتصاد الليبي كمتغيرات تفسيرية من ناحية أخرى، ومن ثم تقدير معلماته باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM، واختبار خلوه من المشاكل القياسية، وذلك بعد التحقق من خاصية استقرار السلاسل الزمنية لمتغيراته، ومن وجود علاقة تكامل مشترك بينها في الأجل الطويل، وقد اعتمد في تقدير معلمات النموذج على القيم اللوغاريتمية لمتغيراته، وذلك لتقليص تباين سلاسلها الزمنية، وتخفيض أثر المتغيرات الشاذة من ناحية، وللحصول مباشرة على معاملات مرونة المتغيرات التفسيرية من ناحية أخرى.

$$G_t = B_0 + B_1 RO_t + B_2 OP_t + B_3 MY_t + B_4 IN_t + e_t$$

حيث:

G_t : نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

RO_t : الإيرادات النفطية.

OP_t : درجة الانفتاح الاقتصادي.

MY_t : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

IN_t : معدل التضخم.

$B_5, B_4, B_3, B_2, B_1, B_0$: معالم النموذج.

e_t : حد الخطأ العشوائي.

■ تحليل خاصية الاستقرار:

لتجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف Spurious Regressions، ومن ثم الحصول على تقديرات يمكن الاطمئنان أو الوثوق بها، يجب التحقق أولاً من أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة تتمتع بخاصية الاستقرار، وتعتبر السلسلة الزمنية مستقرة Stationary Time Series، إذا كانت خالية من تأثير الاتجاه العام والتغيرات الموسمية، ولها وسط حسابي ثابت وتباين وتغاير مشترك ثابتين (الظاهر والأسود، 2018)، فعلى سبيل المثال إذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير X_t مستقرة في المستوى، فهي بذلك تكون متحدة أو متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، أما إذا تبين أنها غير مستقرة في المستوى فبالإمكان تحويلها إلى سلسلة زمنية مستقرة بحساب الفرق الأول First Dif-fernce على النحو التالي:

$$\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$$

وبذلك فإن السلسلة الزمنية تكون متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ إذا كانت مستقرة بعد حساب الفرق الأول، وهكذا يقال بأن السلسلة الزمنية للمتغير X_t تكون متكاملة من الدرجة $I(d)$ إذا كانت تحتاج إلى حساب الفرق (d) مرة لتكون في حالة استقرار (عبد الزهرة وشومان، 2013).

وبغية اختبار خاصية استقرار السلاسل الزمنية يوجد العديد من الاختبارات الإحصائية مثل اختبارات جذر الوحدة، Unit Root Tests ومن أهمها وأكثرها استخداماً في الدراسات المعاصرة ϕ Philip Perron Test (PP) (خلف، 2015)، وقد جاءت نتائج اختبار (PP) كما هي ملخصة في الجدول رقم (1)، لتفيد بأن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الاختبار غير مستقرة في مستوياتها الأصلية، وأنها تستقر عند حساب الفرق الأول، حيث كانت قيمة t المحسوبة المطلقة أكبر من نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (5%)، وباحتمال حرج مقابل Prop أقل من (5%)، وهي بذلك تعد متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.

جدول رقم (1): نتائج اختبار (PP)

السلسلة الزمنية	Exogenous: Constant, Linear Trend			
	عند المستوى	prop	عند الفرق الأول	prop
<i>G</i>	-1.200300	0.9000	-6.491779	0.0000
<i>RO</i>	-3.059638	0.1267	-10.94479	0.0000
<i>OP</i>	-0.695056	0.9681	-7.561421	0.0000
<i>MY</i>	-2.260787	0.4471	-7.642495	0.0000
<i>IN</i>	-1.575217	0.7893	-6.437919	0.0000
Critical value (5%) = -3.49867		Critical value (5%) = -3.50049		

■ تحليل التكامل المشترك:

مقابل الفرض البديل القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي $(r+1)$ ، وهو يأخذ الصيغة التالية:

$$\lambda_{\max}(r, r+1) = -Tl_n (1 - \lambda_{r+1}^{\wedge})$$

أما الثاني فهو كسابقة مع اختلاف أن الفرض البديل قائم على أن عدد متجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوي (q) ، مقابل فرض العدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي $(q=r)$ وهو يأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$\lambda_{\text{trace}}(r) = -T \sum_{i=r+1}^p L_n (1 - \lambda_i^{\wedge})$$

حيث $(\lambda^{\wedge})$ القيمة الذاتية، (i) رقم مصفوفة التباين - التباين المشترك - التي تسمح بحساب القيم الذاتية، (p) عدد المتغيرات، (T) عدد المشاهدات، (r) رتبة المصفوفة (العبدلي، 2007: 24).

وينبغي الإشارة هنا إلى أنه وقبل تطبيق Johansen and Juselius Test، يجب تحديد فترة الإبطاء المناسبة للمضي

يقصد بالتكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر وجود توليفة أو توفيق ما بينها، بحيث تتحرك زمنياً بشكل متشابه، كما يعنى أيضاً وجود علاقة بينها في الأجل الطويل (خلف، 2015)، وللكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين سلسلتين أو أكثر يوجد العديد من طرق التكامل المشترك لعل أبرزها طريقة Johansen and Juselius، ويشترط في تطبيق هذه الطريقة أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، وتهدف هذه الطريقة إلى تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، ووفقاً للأسلوب الذي اقترحه Johansen and Juselius يوجد اختباران بالإمكان استخدام أحدهما بالخصوص، الأول يعرف باختبار الإمكانية العظمى Maximal Eigen Value Test، أما الثاني فيعرف باختبار الأثر The Trace Test، (Johansen and Juselius, 1990)، حيث يختبر الأول فرض العدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (r)

وقد أفادت نتائج هذه الاختبارات كما هي موضحة في الجدول رقم (2)، بأن فترة الإبطاء المناسبة لاستخدامها في نموذج دراستنا هي (lag=2). ويبين الجدول رقم (3) نتائج Maximal Eigen The Trace and Test Value Test لمتغيرات النموذج، ومنه يتضح وجود متجه واحد للتكامل المشترك على الأقل، ما يعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

قدما لإجراء اختبارات التكامل المشترك، ذلك لأن هذه الاختبارات تعد حساسة لفترة الإبطاء، فإذا كانت فترة الإبطاء المختارة أقل من الفترة المناسبة فسيؤدى ذلك إلى تحيز في النتائج، أما إذا كانت أكبر فسيؤدى ذلك إلى أن تكون قيم المعامل غير ذات كفاءة، ولتحديد فترة الإبطاء بالإمكان توظيف اختبارات مثل: FPE: Final Prediction Error - AIC: Akaike Information Criterion - SC: Schwarz Information Criteri.

جدول رقم (2): نتائج اختبار تحديد فترات الإبطاء

Lag	LR	FPE	AIC	SC
0	NA	5.66e-05	4.4094	4.481860
1	447.8251	7.23e-09	-4.5617	*-4.1275
2	*51.5748	*5.46e-09	*-4.8707	-4.074662

* Indicates lag order selected by the criterion

جدول رقم (3): نتائج اختبار Johansen and Juselius

Unrestricted co integration Rank Test (Maximum Eigen value)				
Hypothesized No of CE(s)	Eigen value	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	prop
None *	0.521821	36.88855	27.58434	0.0024
At most 1	0.346088	21.23911	21.13162	0.0483
At most 2	0.125202	6.688087	14.26460	0.5267
At most 3	0.009644	0.484553	3.841466	0.4864
Unrestricted co integration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No of CE(s)	Eigen value	Trace Statistic	0.05 Critical Value	prop
None *	0.521821	65.30030	47.85613	0.0005
At most 1	0.346088	28.41175	29.79707	0.0716
At most 2	0.125202	7.172640	15.49471	0.5577
At most 3	0.009644	0.484553	3.841466	0.4864

■ نموذج تصحيح الخطأ:

وجود هذه العلاقة التوازنية طويلة الأجل، فإنه من النادر تحققها، ومن ثم يأخذ المتغير التابع قيمة مختلفة عن قيمه التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عن كل فترة زمنية خطأ التوازن Equilibrium Error، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ (العبدلي، 2007).

ويمكن توضيح صيغة هذا النموذج بافتراض وجود متغيرين (X_t, Y_t) فقط، وذلك على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^m a_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^n a_j \Delta X_{t-j} + \theta_1 (ECM_{t-1})$$

$$\Delta X_t = B_0 + \sum_{i=1}^m B_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^n B_j \Delta Y_{t-j} + \theta_2 (ECM_{t-1})$$

تصحيح الخطأ (ECM) يرتبط بعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية مع حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي كما تدل على ذلك قيمة إحصائية اختبار (t) ، وهذه النتيجة تدعم وجود علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج التي كشفت عنها نتائج Maximal Eigen Value Test and The Trace Test، وتفيد قيمة حد تصحيح الخطأ المقدرة، بأن أي تغير قصير الأجل في المتغيرات التفسيرية يؤثر في النموذج ويدفعه نحو التوازن Equilibrium في الأجل الطويل بسرعة ميكانيكية تعديل تقدر بحوالي (30%) سنوياً، أي أنه عندما

بعد التأكد من السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة أنها غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق الأول، ومن ثم التحقق من أنها جميعاً متكاملة تكاملاً مشتركاً، سنقوم بتقدير النموذج من خلال استخدام أسلوب نموذج تصحيح الخطأ $(VECM)$ المشتق من متجهات التكامل المشترك بينها، وتأخذ صيغة هذا النموذج بالإضافة للعلاقة التوازنية طويلة الأجل العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل، ويقوم هذا النموذج على فرضية موداها أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للمتغير التابع في إطار المتغيرات المفسرة له، وبالرغم من

حيث n, m عدد الفجوات الزمنية، i, j رقم الفجوة، بينما θ تمثل معلمة حد تصحيح الخطأ ECM أو معامل سرعة التعديل Speed of Adjustment وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف المتغيرات التفسيرية في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالبا لأنه يشير إلى المعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة التوازنية طويلة الأجل (عبدالقادر، 2005)، وهو ما كشفت عنه نتائج تقدير النموذج كما هي واردة بالجدول رقم (4)، حيث يتضح أن حد

النتيجة منطقية في اقتصاد ريعي نفطي كالاقتصاد الليبي تمثل فيه الإيرادات النفطية قيدا ماليا على برامج الحكومة الإنفاقية، ويلعب فيه كذلك قطاع التجارة الخارجية دورا كبيرا ومحوريا من خلال الصادرات من ناحية وخاصة الصادرات النفطية وإيراداتها في توفير احتياجاته من النقد الأجنبي، الذي يترك آثاره الإيجابية على حجم السيولة المحلية داخل الاقتصاد، ومن ثم زيادة مقدرة الدولة على تمويل خططها وبرامجها الإنفاقية، ومن ناحية أخرى من خلال الواردات لتغطية جزء من الطلب المحلي للكثير من السلع والخدمات سواء الاستهلاكية منها أم الاستثمارية اللازمة لبناء وتوسيع قواعده الإنتاجية.

تتحرف حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأجل القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل (30%) من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (t)، نتائج التقدير تكشف أيضا أن معلمات الأجل الطويل ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بحسب قيم اختبار (t) ما بين الأقواس، ما يعنى بأن زيادة الإيرادات النفطية ودرجة الانفتاح الاقتصادي والتضخم من جهة، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، تعد أسبابا ذات دلالة إحصائية لظاهرة نمو حجم الإنفاق العام وتزايد حصته من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الأجل الطويل.

وتؤدي من جانبها زيادة الإيرادات النفطية، ودرجة الانفتاح الاقتصادي بنسبة (1%) إلى زيادة نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو (95%) و(2.94%) على التوالي، وتبدو هذه

جدول رقم (4): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

العلاقة التوازنية طويلة الأجل			
$G = -0.012351 + 0.95_{(3.64)}OR + 2.94_{(4.19)} + 2.41_{(2.58)}IN - 1.75_{(-3.18)}MY$			
العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل			
ΔG_t			
	Coefficient	t-Statistic	Prob
EMC	-0.301103	-2.00834	0.0519
$\Delta G(-1)$	-0.341285	-2.08639	0.0439
$\Delta G(-2)$	-0.374853	-2.33116	0.0253

يتبع جدول رقم (4):

$\Delta OR(-1)$	-0.270054	-2.02207	0.0504
$\Delta OR(-2)$	-0.133002	-1.42706	0.1619
$\Delta OP(-1)$	-0.486883	-1.38275	0.1750
$\Delta OP(-2)$	-0.294168	-1.13475	0.2638
$\Delta IN(-1)$	-0.507201	-0.87309	0.3882
$\Delta IN(-2)$	-0.401788	-0.72199	0.4748
$\Delta MY(-1)$	0.633355	2.20630	0.0337
$\Delta MY(-2)$	0.301046	1.25661	0.2168
C	0.012351	0.44948	0.6557
Heteroskedasticity Test: Harvey $F - statistic = 1.04735$ Prob. $F = 0.4366$ Obs*R-squared = 15.804 Prob. Chi-Square 0.3952 Histogram – Normality Test JarQue – Bera 1.6306 Prob = 0.4425 Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test F-statistic= 1.5545 Prob=0.2205 Obs*R-squared=2.0282 Prob= 0.1544 $R^2=0.50$ F-statistic=2.83 Prob (F-statistic) = 0.008 DW=2.18			

وتكشف النتائج أيضا تزايد نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو (1.75%) مع انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو (1%)، وهذه النتيجة لا تدعم منطوق قانون واجنر، ويمكن تفسيرها بالتطور الذي شهدته الفلسفة الاقتصادية للدولة الليبية، وقد برز هذا التطور بشكل واضح وملحوس في تطور دورها الاقتصادي ليتخطى مع منتصف السبعينيات تقريبا مفهوم الدولة المتدخلة إلى مفهوم الدولة المنتجة، حيث فلسفة تملك الدولة لأدوات الإنتاج، وتوليها بصورة تكاد تكون شبه منفردة من خلال قطاعها العام مسؤوليات النمو الاقتصادي

وفيما يخص التضخم فالنتائج تكشف عن أثره السلبي على القوة الشرائية للدينار الليبي، وبأن جزءا من الزيادة في حجم الإنفاق العام وحصلته من الناتج المحلي الإجمالي، تعد بمثابة زيادة ظاهرية تعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار لا إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي اشتراها أو أنتجها الإنفاق العام، حيث يؤدي من جانبه ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة (1%) إلى زيادة في حجم الإنفاق العام وحصلته من الناتج المحلي الإجمالي بنحو (2.41%).

وعملية التنمية الاقتصادية بأكملها، بهدف خلق اقتصاد إنتاجي متنوع يعتمد على العمالة الوطنية وعلى قاعدة عريضة من الإنتاج وعلى مصادر متجددة تكفل له النمو الذاتي التلقائي المتوازن، بدلا عن الاعتماد على قطاع النفط وحصيلة صادراته كمصدر وحيد للإيرادات الحكومية وللنقد الأجنبي.

ويتضح من الجدول رقم (4) أيضا أنه وبحسب نتائج اختبار (t) فإن جميع معلمات الأجل القصير لم تكن ذات دلالة إحصائية، باستثناء معلمتي الإيرادات النفطية متأخرة بفترة واحدة، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي متأخرا أيضا بفترة واحدة، وتفيد القيمة السالبة للمعلمة الأولى بوجود جمود نسبي في اتجاه نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو الانخفاض مع تراجع الإيرادات النفطية في السنة السابقة، بينما تفيد القيمة الموجبة للمعلمة الثانية بتواصل اتجاهها نحو الزيادة مع زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة.

وبتفحص الاختبارات الإحصائية التشخيصية المرفقة بنفس الجدول يتضح، أيضا أنه وبحسب نتيجة *Heteroscedasticity Test: Harvey* فإن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ العشوائي، وأن البواقي بحسب اختبار *Histogram-Normality Test* موزعة توزيعا طبيعيا حول وسطها الحسابي، كما أن النموذج لا يعاني بحسب *Serial Correlation LM Test* من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث كانت قيم الاحتمال

الحرز (*Prop*) للاختبارات الثلاثة أكبر من (5%)، كما يتضح أيضا أنه وعلى الرغم من الأهمية الإحصائية للنموذج ككل بحسب اختبار (F)، فإن قيمة معامل الارتباط (R^2) جاءت متوسطة، حيث فسرت المتغيرات التفسيرية التي تضمنها النموذج ما نسبته (0.50) من التغيرات الكلية في حجم الإنفاق العام وحصته من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن تعليل ذلك بأهمية متغيرات تفسيرية أخرى لم يتضمنها النموذج لندرة البيانات حولها، لاسيما الأسباب السياسية ونظيرتها الإدارية.

5. الخاتمة:

وفقا لهدف الدراسة الذي يتمثل في استكشاف أسباب ظاهرة نمو حجم الإنفاق العام وحصته من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2014)، ولأجل ذلك استخدمت الدراسة اختبارات وأساليب المنهج القياسي، كاختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، واستنادا على الأدبيات النظرية والتجريبية وخصائص الاقتصاد الليبي ومدى توافر البيانات الإحصائية بالخصوص، حددت الدراسة الإيرادات النفطية ودرجة الانفتاح الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، أسبابا محتملة لظاهرة نمو حجم الإنفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة محل الدراسة. وكشفت النتائج عن استقرار جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة عند حساب الفرق الأول، وعن

■ إجراء المزيد من الدراسات التي تنطوي على المزيد من أسباب ظاهرة نمو الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي، مثل تزايد حالة انعدام الأمن والاستقرار السياسي والفساد المالي والإداري.

المراجع:

1. المراجع العربية:

- أحمد الحوتة. 2015. اختبار قانون وانجر في الاقتصاد الليبي: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. مجلة البحوث الاقتصادية، العددان الأول والثاني، 1-16.

- الطاهر السعيد والأسود حافظ. 2018. مقارنة بعض اختبارات جذر الوحدة في الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية باستخدام أسلوب المحاكاة. مجلة العلوم البحثية والتطبيقية، 7 (2)، 23-31.

- أيمن نايف العشوش. 2010. محددات الإنفاق الحكومي في سوريا للفترة (1970-2005). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 32 (1)، 49-68.

- حازم الببلاوي. 1989. مستقبل دور الدولة في الوطن العربي في ضوء التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة والمتوقعة. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي، الكويت، 481.

- حسن الحاج. 2007. عجز الموازنة المشكلات والحلول. سلسلة دوريات تعنى بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، (63)، السنة السادسة، 8.

- سارة خطاب. 2019. تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017). مجلة تنمية الرفاهية، 38 (122)، 122-138.

وجود علاقة تكامل مشترك بينها في الأجل الطويل، وأن زيادة الإيرادات النفطية ودرجة الانفتاح الاقتصادي والتضخم من جهة، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، تُعد أسباباً ذات دلالة إحصائية لظاهرة نمو حجم الإنفاق وتزايد حصته من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الأجل الطويل.

واستناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم بعض التوصيات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار من قبل متخذي القرار وواضعي السياسة الاقتصادية في ليبيا، تتلخص فيما يلي:

■ العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد على الإيرادات من الصادرات النفطية، التي تعتمد على أسعار النفط التي تتميز بعدم الاستقرار وتتحدد بعوامل خارجية، مما يجعل إيراداتها متذبذبة وغير مستقرة ويظهر ذلك من خلال ميزانية الدولة.

■ ضرورة المحافظة على استقرار قيمة العملة المحلية، لأن تدهور قيمتها له آثار سلبية على الاقتصاد، تعمل على تضخيم حجم الإنفاق العام دون زيادة حقيقية في السلع والخدمات المقدمة للمجتمع وزيادة رفاهته.

■ العمل على توفير بيئة استثمارية محفزة للاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي، لاسيما المباشرة منه، للاستفادة من دوره في رفع الفاعلية الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي.

- سعيد عبد العزيز عثمان. 2008. *المالية العامة مدخل تحليلي معاصر*. الدار الجامعية، الإسكندرية، 20.
- سليم سليمان الحجابيا. 2018. *محددات الإنفاق العام في بعض الدول العربية للفترة (2014-2000)*. *المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية*، 5(2)، 108-93.
- شريفة عبد الله السعيد. 2009. *المالية العامة*، الكويت، 9.
- طاهر الجنابي. 1970. *علم المالية العامة والتشريع المالي*. كلية القانون، جامعة بغداد.
- عابد العبدلي. 2007. *محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ*. مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، (32)، 16-56.
- عبد الحق بن تقات. 2020. *محددات الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2017-2000) باستخدام نموذج ARDI*. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 16(01)، 137-123.
- عبد العزيز السقاف. 1998. *دراسة تحليلية تقييمية عن دور الدولة في الاقتصاد*. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي، الكويت، 18.
- عبد القادر محمد عبد القادر. 2005. *الحديث في الاقتصاد القياسي*. الإسكندرية، الدار الجامعية.
- عبد الكريم صادق بركات. 1978. *الاقتصاد المالي*. منشأة المعارف، الإسكندرية.
- على بن عثمان الحكمي. 2007. *محددات الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية*. مجلة الإدارة العامة، (4)، 533-554.
- على عبد الزهرة وعبد اللطيف شومان. 2013. *تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأساليب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونموذج توزيع الإبطاء*. *المجلة الاقتصادية*، جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد، 9(34)، 174-210.
- عمار حمد خلف. 2015. *تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج E Views*. بغداد، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى.
- قريب الله عبدالمجيد. 2018. *استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لدراسة العلاقة بين حجم الإنفاق العام والنمو السكاني في السودان*. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، 19(2)، 137-116.
- كمال عبد ال زيادة. 2014. *تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق*. مجلة أهل البيت، العدد (15).
- محمد أصيل شكر. 2021. *العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام في مصر: مدى صلاحية قانون واجنر أو فرضية كينز*. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد (59)، العدد (3).
- نجوى على خشبة. 1998. *المالية العامة دراسة لاقتصاديات النشاط العام*. جامعة قناة السويس.

2. المراجع الأجنبية:

- Abdulnasser Hatemi & Manuchehr Irandous. 2012. Asymmetric interaction between Government Spending and terms of trade volatility new evidence from hidden congregation technique. *Journal of Economic Studies*, 39 (3), 368-378.
- Adamu Jibir & Chandana Aluthge. 2019. *Modelling the determinants of government expenditure in Nigeria*, *Cogent Economics & Finance*. <https://www.semanticscholar.org/author/Chandana-Aluthge/146324700>
- Alle.C.Kelley. 1979. Demographic change and Size of Government

Sector. *Southern Economic Journal*, 34(2), 1056-1066.

- Alm, J. & Embaye, A., 2010. Explaining the growth of government spending in South Africa. *Journal of Economics*, 78 (2), 152-169.

- Dani Rodrik .1998. Why do more open economies have bigger governments? *Journal of Political Economy*, 106 (5), 997-1032.

- Denins.C.Mueller & Peter Murrell .1986. Interest groups the size the size of government source. *Public Choice*, 48 (2), 125-145.

- Frank Hage .2003. *Determinants of government size: the capacity for partisan policy under political constants constants*. Department of politics and management, University of Konstanz, 1-19.

- Glenda Maluleke .2016. *The determinants of government expenditure in South Africa*. Submitted in accordance with the requirements for the degree of master of commerce, University of South Africa.

- Gulll AUau Mmont Jeanneney & Ping Hua .2000. Economic openness and public expenditure in China: a regional analysis. Afer prepared for *international Conference Greater China and the World Economy*, Hong Kong, (July 17-18).

- Helmut Lutkepohl .2004. *Applied time series econometrics*. Cambridge University Press The Edinburgh Building, Cambridge cb2 2ru, UK.

- Johansen,S,& K, Juselius .1990. Maximum likelihood estimation and

Inference on Co integration - with application to the demand for money. *Oxford Bulletin of Economic and Statistics*, 5 (2), 169-210.

- Nadeen A Burney & Nadin AL Mussallam .1999. Wagner's law and public expenditure growth in Kuwait. *OPEC Energy Review*, 23 (2), 139-171.

- Okafor, C., & Eiya , O., 2011. Determinants of growth in government expenditure: An empirical analysis of Nigeria. *Research Journal of Business Management*, 5 (1), 44-50.

- Petanlar, Saeed Karimi and Sadeghi, Somaye .2012. Relationship between government spending and revenue: Evidence from oil exporting countries. *International Journal of Economics and Management Engineering*. University of Mazandaran, Babolsar, Iran.

- Professor Sultan N. Abu Tayeh .2011. The determinants of public Expenditures in Jordan. *International Journal of Business and Social Science*, 2(8), 45-49.

- Ram, R .1987. Wagner's hypothesis in time-series and cross-section perspectives: Evidence from "real" data for 115 countries. *Review of Economics and Statistics* 69: 194-204.

- Remmer, K., 2004. Does foreign aid promote the expansion of government. *American Journal of Political Science*, 48 (1), 77-92.

- Ritika Aggarwal .2017. Growth of

public expenditure. *Pacific Business Review International*, 9 (9).

- Romana .C. & Pattick .E., 2009. The politics of spending in past commentaries countries. *European politics and socieeties*, 23 (2), 165-184.
- Sideris, D., 2007. Wagner's law in 19th century greece: A cointegration and causality analysis. *Bank of Greece. Working paper*, (64), <https://ideas.repec.org/p/bog/wpaper/64.html>.
- Turan. T, and Karakas, M ., 2016. The effect of trade openness and income on the size of a government. *Transylvanian Review of Administrative Sciences*, 47 (E): 164-178.
- Wing Yuk .2005. *Government size and economic growth: Time-series evidence for the United Kingdom, 1830-1993*. Econometrics. Working Papers 0501, Department of Economics, University of Victoria. <https://ideas.repec.org/p/vic/vicewp/0501.html>.